مجلة أبحاث نفسية وتربوية—**المجلد 4- جوان 2017**، عدد10 ، ص.ص.109- 131

دور البحث العلمي الجامعي في تحقيق متطلبات الولوج إلى مجتمع المعرفة
دراسة استطلاعية لآراء أساتذة التعليم العالي – جامعة سطيف -

مشحوق ابتسام
كلية علم النفس وعلوم التربية
جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة 2

ملخص
تندرج هذه الدراسة في إطار الاهتمام بالبحث العلمي باعتباره المحرك الأساسي للتنمية والتطوير، خاصة في ظل التحولات التي يشهدها العالم اليوم، بظهور معالم عصر جديد وهو عصر المعرفة، الذي احتلت فيه المعرفة مكانة خاصة، وازداد الاهتمام فيه بالبحث العلمي باعتباره مدخلا أساسيا للولوج إلى مجتمع المعرفة، الذي يقوم على إنتاج المعارف وتطويرها من خلال مؤسسات البحث العلمي والتطوير، وتوظيفها بكفاءة في مجالات النشاط المجتمعي، وباعتبار الجامعة واحدة من أهم مؤسسات البحث العلمي فقد هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور البحث العلمي الجامعي في تحقيق متطلبات الولوج إلى مجتمع المعرفة، من خلال استطلاع آراء أساتذة التعليم العالي بجامعة سطيف، حيث تم التوصل إلى أن مواضيع البحث العلمي الجامعي لا تتماشى مع متطلبات المجتمع، مع فتور العلاقة بين الجامعة والقطاع الاقتصادي الاجتماعي، حيث لا يوجد امتداد لنتائج الأبحاث الجامعية على القطاعين الاقتصادي والاجتماعي والذي أرجعه الأساتذة لتفاعل ثلاث عوامل أساسية هي: منها ما تعلّق بمخرجات البحث العلمي ومنها ما تعلّق بالشريك الاقتصادي والاجتماعي، ومنها ما تعلّق بغياب النصوص التشريعية التي تضمن وتنظم العلاقة بين الجامعة والقطاع الاقتصادي والاجتماعي بصفة دائمة.
الكلمات المفتاحية: البحث العلمي ، مجتمع المعرفة ، أساتذة التعليم العالي.

Abstract
This study falls within the framework of interest in scientific research as the main engine of development and growth, especially in light of the changes taking place in the world today, the emergence of the features of a new era, the era of knowledge, in which knowledge occupied a special place. The interest in scientific research has increased as a key input to the knowledge society, which is based on the production and development of knowledge through scientific research and development institutions, and its efficient

© مخبر التطبيقات النفسية والتربوية- جامعة قسنطينة 2- 2017

use in the fields of community activity. As the university is one of the most important scientific research institutions. This study aimed to identify the role of university scientific research in achieving the requirements of access to the knowledge society, through a survey of the views of professors of higher education at the University of Setif. It was concluded that the topics of university scientific research are not in line with the requirements of society, with the slow relationship between the university and the social economic sector. There is no extension of the results of university research on the social economic and sectors, which teachers returned to the interaction of three key factors that are: Those related to the outputs of scientific research, those to economic and social partner, and those to the absence of legislative texts that guarantee and regulate the relationship between the university and the social economic sector on a permanent basis.
Keywords: Scientific Research , Knowledge Society , Professors of Higher Education.

مقدمة

مرت المجتمعات في تطورها بمراحل عدة كان لكل منها مرتكزاتها، مقوماتها وخصائصها، فقد كانت المجتمعات الأولى مجتمعات زراعية، حيث شكلت الزراعة أولى حاجيات إنسان تلك الحقبة، فكانت هي الميزة الأساسية التي ميزت المرحلة ومقوماتها، ومع تطور متطلبات الحياة ظهرت الحاجة لاستخدام الوسائل والمعدات التي توفر الجهد البدني والوقت، فطور الإنسان صناعة الآلات لتكون ركيزة لحقبة موالية فكانت بادرة لنشوء المجتمع الصناعي الذي شكلت فيه ثورة الصناعة والآلة و الرأس مال المادي قوة أساسية من قوى الإنتاج التي طورت المجتمعات الصناعية، ومع نمو الصناعة تطورت القاعدة التكنولوجية على أساس العلم بمختلف فروعه (ربحي عليان،2133،2012) فتوصل الإنسان لتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال والتي بدأت معها معالم حقبة جديدة، شكلت فيه المعلومات مقوما أساسيا فكان نتيجة لذلك ظهور مجتمع المعلومات والذي يقوم أساسا على إنتاج المعلومات وتداولها من خلال آلية جديدة هي تكنولوجيات الإعلام والاتصال والتي ساهمت في إحداث ثورة فكريـة في مجـال إنتاج ونشـر المعارف وزيادة كمية المعلومات وسرعة نقلها وتداولها، وانتهت بذلك حقبة المجتمع الصناعي هذه النهاية التي تبناها عالم الاجتماع الأمريكي "دانييل بل"في كتابه "المجتمع ما بعد الصناعي" وبعده المنظر الأكبر لمجتمع المعلومات العالم "كاستيلز M.Castells في كتابه "مجتمع المعلومات".(السيد يسن،117،2008)

إلا أن مجتمع المعلومات ما لبث أن أصبح وسيلة لتحقيق مجتمعات المعرفة، حيث أكد تقرير اليونسكو " من مجتمع المعلومات إلى مجتمعات المعرفة 2005 "أن مجتمع المعلومات لن يجد معناه إلا إذا صار وسيلة لخدمة هدف أكثر سموا وأكثر طلبا ألا وهو بناء مجتمعات المعرفة لتكون منبعا للتنمية للجميع (اليونسكو،29،2005) فكانت بداية لحقبة جديدة تقوم قاعدتها الفكرية على نظرة للعلم بصفة خاصة والمعرفة الإنسانية بصفة عامة.

تطور بذلك مفهوم مجتمع المعرفة الذي استخدم لأول مرة سنة 1969 من قبل الأستاذ الجامعي "بيتر دروكر" P.Drucker وتعمق في التسعينات عبر الدراسات المفصلة التي نشرت من قبل باحثين أمثال "روبن مانسيل" أو"نيكوستيهر" (اليونسكو،22،2005) حيث عرف تقرير البنك الدولي مجتمع المعرفة بأنه: "منظومة وحركة ديناميكية في الفكر والإبداع والعمل من أجل تحقيق التنمية" (تقرير البنك الدولي، المعرفة من أجل التنمية،1998،)

كما عرفته منظمة اليونسكو بأنه: «ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا بنشر المعرفة عبر التعليم وتقنيات الاتصال الحديثة وإنتاجها عبر مراكز البحوث المتعددة و توظيفها في جميع مجالات النشاط الاجتماعي الاقتصادي الثقافي التربوي والسياسي" (اليونسكو،23،2005)، ويؤكد تعريف منظمة اليونسكو على نشر وإنتاج المعرفة وتوظيفها، فمجتمع المعرفة لا ينمو إلا داخل بيئة تؤمن بالمعرفة وبدورها المجتمعي والاقتصادي، كما أن هذا المجتمع لا يتطور إلا ضمن حركة علمية وفكرية وثقافية (شبل بدران،09،2007) حيث يتم توليد المعرفة بالبحث العلمي الذي يعد ركيزة أساسية لبناء مجتمع المعرفة.

ويتم توليد هذه المعارف بمختلف المؤسسات المسئولة عن إنتاج المعرفة من مراكز بحثية وجامعات، فقد أصبح البحث العلمي في الجامعة لا ينظر إليه بأنه مكمل لوظيفة التعليم فحسب بل أصبح وظيفة أساسية لها ترتبط به سمعتها وشهرتها الأكاديمية، أكثر من ارتباطها بوظيفة التعليم، ومن جانب آخر فقد ارتبط اسم الجامعات بالبحث العلمي وأصبحت الدول والحكومات تضم وزارات تحت مسمى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فحملت بذلك الجامعة شعار البحث وتبنت وظيفته وأصبحت المسئولة عن البحث العلمي والتطوير (عامر قنديلجي،2009، 07) ، هذا وقد أكد مؤتمر اليونسكو العالمي لعام1998 في تقريره بأن تضمن وظائف الجامعة البحث العلمي باستخدام كل ما هو متوفر من مستخدمين وخرجين وجميع المرافق والتجهيزات المهيأة للوسط الجامعي (Bouzid Nabil ,2004,142).

وتعاظم التركيز على البحث العلمي كأحد الوظائف الأساسية للجامعة واتجهت الدول والحكومات إلى دعم وتطوير البحث العلمي، و ربطه بخدمة التنمية، فقد أورد تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 "نحو إقامة مجتمع المعرفة" أن هناك توجهات ملموسة في بعض البلدان العربية ومن بينها الجزائر لربط نسبة من الأبحاث بالاحتياجات المجتمعية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2003،73)

فالجزائر من بين الدول التي سعت إلى دعم البحث العلمي وإعادة الاعتبار للبحث الجامعي من خلال سياساتها البحثية حيث أكدت على الدور المحوري للبحث العلمي في الجامعة فقد ورد في القانون التوجيهي للبحث العلمي (98-11) ما يلي:

- ضمان ترقية البحث العلمي بما في ذلك البحث الجامعي
- رد الاعتبار لوظيفة البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي
- تحفيز عملية تثمين نتائج البحث العلمي
- دعم تمويل الدولة لنشاطات البحث العلمي (98-11 الجريدة الرسمية 1998، عدد62، 04)

كما أكد القانون التوجيهي للتعليم العالي 1999 على الدور الأساسي للجامعة في البحث العلمي ونص الباب الثامن منه على:

- يسهر التعليم العالي في مجال البحث العلمي والتكنولوجي على تطوير البحث العلمي وتثمينه في كل التخصصات.
- يضمن التعليم العالي العلاقة الضرورية بين نشاطات التعلم ونشاطات البحث ويمنح الوسائل اللازمة للتكوين بالبحث وللبحث.
- يساهم البحث العلمي في السياسية الوطنية للبحث والتطوير التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي ويعمل على تجسيد أهدافها.

وبهذا فقد أكدت التشريعات الوطنية على دور البحث العلمي الجامعي، و يعد البحث العلمي والتنوع في مجالاته مطلبا مهما للولوج إلى مجتمع المعرفة، لذا بات على الجامعة أن تقوم بدور محوري في إنتاج المعارف والعلوم بالشكل الذي يمكن من الولوج إلى مجتمع المعرفة، وقد هدفت هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور البحث العلمي الجامعي في المساهمة في تحقيق متطلبات الولوج الى مجتمع المعرفة من خلال استطلاع آراء أساتذة التعليم العالي بجامعة سطيف1 و 2.

الإشكالية:

إن الثورة المعرفية التي يشهدها العالم اليوم، جعلت للعلوم والمعارف مكانة خاصة في المجتمعات، حيث أصبحت المعرفة ميزة المجتمعات الحديثة ومركز قوة ومكانة في العالم وقد أشار إلى ذلك الكاتب "Alvin Toffler" عندما قال بأن "قوة المعرفة هي أكثر أنواع القوة تأثيرا وفعالية وايجابية" وبرزت أهمية المعرفة في تنمية ونهضة المجتمعات، وأصبحت هي السمة الأساسية لهذا العصر الذي أطلق عليه عصر المعرفة وظهر بذلك مجتمع المعرفة، هذا المجتمع الذي يهتم بدورة المعرفة ويوفر البيئة المناسبة لتفعيلها وتنشيطها وزيادة عطائها(ربحي عليان،399،2014)، وهناك عدة مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في تحديد ووصف مجتمع المعرفة مثل مدى الاهتمام بالبحث والتنمية، والقدرة التنافسية في مجال إنتاج ونشر المعرفة(العبد الله مي،01،2007) حيث يتطلب بناء مجتمع المعرفة مستوى راق من إنتاج المعارف عن طريق البحث العلمي والتطوير، كما يتطلب تعزيز فعالية السياق التنظيمي لإنتاج المعرفة بما يضمن قيام نسق للابتكار يقوم على الإدارة الفعالة لنقل التقنية من خارج المجتمع واستيعابها في النسيج المجتمعي وتنشيط إنتاج المعرفة (أحمد علي الحاج محمد، 386،2014)

ويتم إنتاج المعرفة من خلال ثلاث مراحل أساسية هي: توليد المعرفة بالبحث والإبداع والابتكار، ونشرها بالتعليم والتدريب، وتوظيفها في تقديم منتجات وخدمات جديدة أو مطورة تسهم في مجالات التنمية، فعندما يتمكن المجتمع من إنتاج و توليد المعارف ونشرها والحصول على قدر وافر من براءات الاختراع ينتقل هذا المجتمع إلى ما يسمي مجتمع المعرفة (عبد الوهاب جودة، 229،2007)، والذي يعرف بأنه: «ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادي، المجتمع المدني، السياسة، الحياة الخاصة، وصولا لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية». (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،39،2003)

ويتم إنتاج هذه المعارف في مختلف المؤسسات المسؤولة عن إنتاج المعرفة من مراكز بحثية وجامعات، ولما كان إنتاج المعارف الجديدة وتطويرها وتوظيفها شرطا بالغ الأهمية في بناء مجتمع المعرفة، فإن مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي تلعب دورا بارز الأهمية في بناء مجتمع المعرفة نظرا لما تحتضنه من طاقات بشرية وفضاءات مساعدة على البحث وإمكانات مادية، وباعتبارها أحد أهم المؤسسات المسؤولة عن إنتاج المعرفة، حيث تؤكد الأدوار الحديثة للجامعة في ظل مجتمع المعرفة أن تضمن الجامعة وظيفة البحث والإبداع العلمي وتثمين نتائج البحوث، من خلال الانفتاح على المجتمع وقطاعاته الاقتصادية والاجتماعية

سعيا لتطويره وحل مشكلاته و بتوطين العلم وبناء قدرة ذاتية على البحث، كما نص القانون التوجيهي للبحث العلمي(21-15)الصادر بتاريخ 30ديسمبر 2015 على ضرورة ترقية البحث داخل مؤسسات التعليم والتكوين العاليين، وتحفيز تثمين نتائج البحث(القانون15-21، العدد07،2015،71) من خلال استخدام أو تسويق نتائج ومعارف ومهارات البحث كما أكد على أهمية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في عملية إنتاج المعرفة والعلوم في كل مجالات المعرفة، واستعمالها واستغلالها من أجل تطبيقات جديدة استجابة للتطلعات الاجتماعية، الثقافية والاحتياجات الاقتصادية وضرورات التنمية المستدامة، ونظرا لما يحتله البحث العلمي الجامعي من مكانة في التنمية، وبهدف التعرف على دوره في تحقيق متطلبات الولوج الى مجتمع المعرفة جاءت هذه الدراسة للتعرف على دور البحث العلمي الجامعي في تحقيق متطلبات الولوج إلى مجتمع المعرفة من خلال استطلاع آراء أساتذة التعليم العالي بجامعة سطيف بهدف الإجابة على السؤال الجوهري للدراسة:

ما هو دور البحث العلمي الجامعي في تحقيق متطلبات الولوج إلى مجتمع المعرفة حسب آراء أساتذة التعليم العالي؟

فرضيات الدراسة :

الفرضية العامـــــــة:

يساهم البحث العلمي الجامعي في تحقيق متطلبات الولوج إلى مجتمع المعرفة.

الفرضيات الجزئيـــــة:

يساهم البحث العلمي الجامعي في تحقيق متطلبات الولوج إلى مجتمع المعرفة من خلال إنتاج المعارف الجديدة و تطويرها بما يتماشى وحاجات المجتمع.

يساهم البحث العلمي الجامعي في تحقيق متطلبات الولوج إلى مجتمع العرفة من خلال توظيف المعارف الجديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الأهمية التي يكتسيها البحث العلمي، كما أنه يعالج موضوعا جديدا ومهما ذا بعد عالمي وهو مجتمع المعرفة، وما لمجتمع المعرفة من أهمية في تطوير وتنمية المجتمعات

- الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه البحوث العلمية الجامعية في تنمية المجتمع.
- أهمية البحث العلمي الجامعي في بناء مجتمع المعرفة

- الأهمية المتزايدة للجامعة في ظل مجتمعات المعرفة
- مجتمعات المعرفة ومتطلبات الولوج إليها.

ثانيا: أهداف الدراسة:

- التعرف على واقع البحث العلمي الجامعي.
- التعرف على دور البحث العلمي الجامعي في إنتاج المعارف الجديدة وتوظيفها.
- التعرف على مدى مساهمة البحث العلمي الجامعي في بناء مجتمع المعرفة.
- تزويد الأساتذة بتغذية راجعة عن واقع البحث الجامعي ومساهمته في تحقيق متطلبات الولوج إلى مجتمع المعرفة.
- الاستفادة من تشخيص أساتذة التعليم العالي لحال البحث العلمي الجامعي، لاقتراح حلول لتطوير البحث الجامعي و تفعيل دوره في بناء مجتمع المعرفة.

ثالثا: حدود الدراسة:

1- الحدود المكانية: تم إجراء الدراسة الميدانية بجامعة سطيف 1 و2 وشملت مختلف التخصصات

2- الحدود البشرية: أساتذة التعليم العالي، ومدراء المخابر ووحدتي البحث بجامعة سطيف1 و2.

رابعا: مصطلحات الدراسة:

1- البحث العلمي:

«هو النشاط الذي يقوم على طريقة منهجية في تقصي حقائق الظواهر بغية تفسيرها وتحديد العلاقات بينها وضبطها والتنبؤ بها، وإحداث إضافات أو تعديلات في مختلف ميادين المعرفة مما يسهم في تطويرها وتقدمها لفائدة الإنسان وتمكينه من تحقيق التنمية لمجتمعه».

2- مجتمع المعرفة:

«هو ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها في جميع مجالات النشاط المجتمعي، الاقتصاد، المجتمع المدني، السياسة، الحياة الخاصة وصولا لترقية الحالة الإنسانية باطراد أي إقامة التنمية الإنسانية».(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،39،2003)

«هو ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا بنشر المعرفة عبر التعليم ووسائل الإعلام وإنتاجها من خلال مؤسسات البحث العلمي والتطوير، وتوظيفها بكفاءة في مجالات النشاط المجتمعي».

خامسا: الدراسات السابقة:

عنوان الدراسة: "علاقة البحث العلمي بالتنمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة عدن" علي عبده محمد الدوش، ماجستير في الإدارة والتخطيط التربوي، جامعة عدن، 2003 م-1424

هدفت لدراسة علاقة البحث العلمي بالتنمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس من خلال تجربة جامعة عدن، لتقييم أثر نشاطها البحثي في الحركة التنموية، والتعرف على مدى اقتراب أو ابتعاد الأبحاث المنجزة لأعضاء هيئة التدريس خلال السنوات الماضية (1996- 2000م) من مشكلات التنمية ومقدار الفائدة التي تحققت من عدمها من نتائج تلك الأبحاث ، وطبقت الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس في كليات جامعة عدن تم استقصاء وجهة نظرها حول علاقة البحث العلمي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تحدد الدراسة بالأبحاث المنجزة لعينة من أعضاء هيئة التدريس في المدى الزمني لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأولى في الجمهورية اليمنية (1996-2000) (-2002 2003) شملت الدراسة ثماني كليات في جامعة عدن هي: التربية، ناصر للعلوم الزراعية، الطب والعلوم الصحية، الاقتصاد، الحقوق، الهندسة، الآداب، العلوم الإدارية

اسفرت الدراسة بعد المعالجة لبياناتها على النتائج الآتية:

- ضعف ارتباط الأبحاث العلمية المنجزة بأهداف وسياسات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- غياب الخطة البحثية على مستوى الجامعة والكلية والقسم العلمي واعتماد الباحث على خطته، وبالتالي لم تكن الأبحاث موجهة لدراسة مشكلات تنموية بقدر ما هدفت إلى تحقيق اهتمامات الباحث التخصصية.
- ضعف ارتباط الباحثين بالمراكز البحثية والفرق البحثية.
- افتقار البحث العلمي إلى مصادر تمويل، سواءً من الجامعة أم المؤسسات والمنظمات والمراكز البحثية والشركات، واعتماد الباحث على إمكانياته الذاتية في إنجاز أبحاثه وهو مصدر لا يمكن التعويل عليه لإجراء أبحاث ذات صلة بالتنمية.
- أهمية احتكاك الباحثين في الجامعة بالمراكز البحثية الخارجية للاستفادة من التجارب البحثية وتطوير مستوى أدائهم البحثي
- ضعف العلاقة بين الجامعة كمؤسسة بحثية وبين المؤسسات الإنتاجية و الخدمية.
- إن مستوى إسهام البحث العلمي في معالجة مشكلات التنمية لايزال دون مستوى الطموح وضعيفاً في جوانب كثيرة.

- أظهرت الدراسة أن غياب الأنظمة والقوانين الملزمة للمؤسسات بالاستفادة من البحث العلمي في الجامعة ونتائجها كان من العقبات التي تعيق تنظيم علاقة إيجابية بين الجامعة والمؤسسات التنموية.
- تظهر الدراسة أن الطريقة المثلى لتنظيم العلاقة المستقبلية بين جامعة عدن والمؤسسات الإنتاجية والخدمية تمكن في إيجاد مكتب للتنسيق مع المؤسسات وتسويق نتائج البحث العلمي لها.

عنوان الدراسة: توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الواقع - توجهات مستقبلية) أ.د. محمود محمد عبد الله كسناوي-كلية التربية- جامعة أم القرى

يعتبر البحث العلمي الجامعي من ضمن أهم وظائف الجامعات ، وذلك لما يقدمه من خدمات اقتصادية واجتماعية ، ولأبحاث برامج الدراسات العليا في الجامعات أهمية كبيرة في دعم مسيرة التنمية الشاملة ، ولذا تم التوصل بأنه لكي تسهم الجامعات في النمو الاقتصادي والاجتماعي ينبغي الاهتمام الفعلي الجاد بأبحاث الدراسات العليا وربطها بالاحتياجات الفعلية للتنمية، و توصلت الدراسة الى أنه توجد معوقات وصعوبات في التعاون بين الجامعات والقطاعات الصناعية في مجال البحث العلمي ، وتتمثل في ضعف العلاقة بين الجامعات وقطاعات الصناعة ، وترى الجامعات بأن المؤسسات الصناعية لا تثق كثيراً في الأبحاث الجامعية في الدراسات العليا وعدم قناعتهم بفائدتها لمؤسساتهم في الوقت الذي يشعر رجال الأعمال في القطاعات الصناعية بأن الجامعات لا تهتم بإجراء بحوث تطبيقية تعالج الإنتاج ، هذا بالإضافة إلى عوائق ترتبط بالدعم المالي ودرجة الثقة المتبادلة.

تعقيب على الدراسات السابقة:

هدفت الدراسات للتعرف على مدى مساهمة الجامعات من خلال أبحاثها في تحقيق متطلبا التنمية وخدمة المجتمع خاصة وأن الاتجاه العالمي لرسالة الجامعات يتمحور حول الخروج من نطاق التركيز على حفظ المعرفة ونشرها عن طريق التدريس والبحوث الأكاديمية إلى مجال أرحب يتيح للبحث العلمي الجامعي المشاركة في التطوير الصناعي ودفع عملية التقدم التكنولوجي إلى الأمام، وتمكنت من حصر أهم المشكلات التي تحول دون تحقيق الجامعة لأهدافها المنوطة بها، ما ساعدنا في تحديد موقع بحثنا من الدراسات السابقة.

سادسا: إجراءات الدارسة الميدانية:

1- **منهج الدراسة**: تم اعتماد المنهج الوصفي لتناسبه مع أهداف الدراسة .

2- **مجتمع الدراسة:** أساتذة التعليم العالي بجامعة سطيف 1 و2 نواب رؤساء الجامعة المكلفين بالبحث العلمي، ومدراء المخابر ووحداتي البحث بجامعة سطيف1 و2.

3- **عينة الدراسة**: تكونت عينة الدراسة من 82 أستاذ بجامعتي سطيف 1و2، الفاعلين في تنشيط مختلف البحوث الأساسية والميدانية والتطبيقية، بمختلف كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية و العلوم التجريبية وفق ما يوضحه الجدول التالي

جدول رقم(01):توزيع العينة حسب التخصص

التخصص	التكرار	النسبة
علوم وتكنولوجيا	57	69.51
علوم إنسانية اجتماعية	25	30.49
المجموع	82	100

المصدر: إعداد الباحثة في ضوء نتائج المقابلة.

كما توزعت العينة حسب الرتبة العلمية للأساتذة وفق الآتي:

جدول رقم(02): توزيع العينة حسب الرتبة العلمية

الرتبة العلمية	التكرار	النسبة
أستاذ التعليم العالي	21	25.61
أستاذ محاضر أ	28	34.15
أستاذ محاضر ب	17	20.73
أستاذ مساعد أ	9	10.98
أستاذ مساعد ب	7	8.54
المجمـــــــوع	82	100

المصدر: إعداد الباحثة في ضوء نتائج المقابلة.

4- **أداة الدراسة:** تم الاعتماد على المقابلة نصف الموجهة، لجمع المعلومات بما يتلاءم مع أهداف الدراسة، حيث استغرقت المقابلة بين 10إلى 20 دقيقة مع الأستاذ.

- **المعالجة الإحصائية:**

بهدف تحليل بيانات الدراسة المحصل عليها من خلال المقابلة، تم الاعتماد على طريقة Berelson لتحليل محتوى الاستجابات (Henri Raymond 167, 1968,)، من خلال الاعتماد على أسلوبي تحليل المضمون الكمي والكيفي.

التحليل الكمي: حيث قمنا بحساب التكرارات والنسب المئوية للاستجابات

التحليل الكيفي: تحليل النتائج المتحصل عليها في المقابلة وتفسيرها في ضوء الدراسات السابقة حول الموضوع.

- **نتائج الدراسة:**

1- عرض النتائج: أسفرت الدراسة بعد المعالجة لبياناتها على النتائج الآتية:

جدول رقم(03): يوضح مدى تماشى الإنتاج العلمي الجامعي مع متطلبات المجتمع

البدائل	التكرار	النسبة
نعم	16	19.28
لا	40	48.19
نسبيا	10	12.20
يتماشى مع التطورات الدولية	16	19.51
المجموع	82	100

المصدر: إعداد الباحثة في ضوء نتائج المقابلة.

أكد قرابة نصف العينة أن الإنتاج العلمي للجامعة لا يتماشى مع متطلبات المجتمع، كما أكد بعض الأساتذة أنها مرتبطة بالتطورات والدراسات الدولية، خاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا، وهو ما من شأنه أن يقلل من فرص الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وفق ما وضحته نتائج المقابلات والمبينة في الشكل التالي:

شكل رقم(01): يوضح مساهمة البحوث الجامعية في تحقيق شراكة منتجة مع القطاع الاقتصادي والاجتماعي

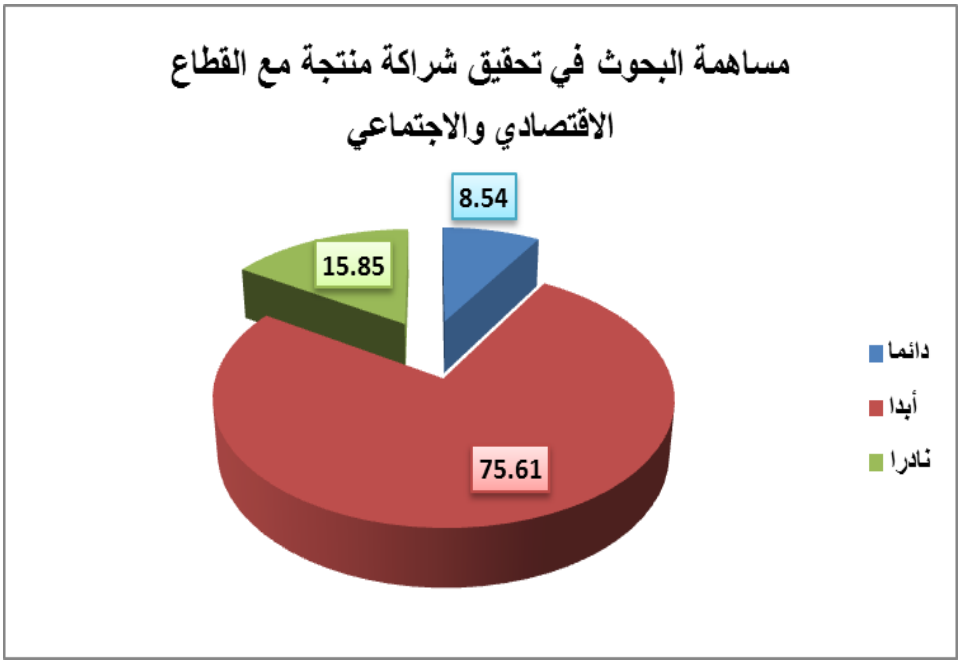

المصدر: إعداد الباحثة في ضوء نتائج المقابلة.

بينت نتائج الدراسة ضعف الشراكة مع القطاع الاقتصادي والاجتماعي والتي تعود حسب الأساتذة للأسباب المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم(04):أسباب عدم تحقيق الشراكة المنتجة مع القطاع الاقتصادي والاجتماعي

البدائل	التكرار	النسبة
إشكاليات البحث المعالجة في الجامعة بعيدة عن متطلبات القطاع الصناعي فهي تصمم في الجامعة بعيدا عن القطاع الاقتصادي والاجتماعي	57	19.00
طبيعة الصناعات هي صناعات تركيبية وليست قاعدية وتعتمد في جزء كبير منها على المعدات المستوردة	43	14.33
عدم الاهتمام بالتجديد من طرف الشريك الاقتصادي نظرا لضعف المنافسة وتوفر الأرباح وتسويق المنتجات	42	14.00
غياب الوعي والاهتمام من طرف مسؤولي المؤسسات الاقتصادية بالبحث وقلة كفاءتهم	31	10.33
ضعف فعالية البحوث الجامعية	26	8.67
غياب الطلب الاقتصادي لحل المشكلات	25	8.33

اللجوء للخبرة الدولية على حساب المحلية	21	7.00
غياب استراتيجية لفلسفة الشراكة بين الجامعة والقطاع الاقتصادي الاجتماعي	21	7.00
طبيعة التخصص علوم أساسية نظرية	11	3.67
مواضيع البحث المدروسة بالجامعة متطورة مقارنة مع الصناعة	9	3.00
غياب روح البحث التطويري لدى الباحثين	8	2.67
ضعف الاقتصاد	6	2.00
المجموع	300	100.00

المصدر :إعداد الباحثة في ضوء نتائج المقابلة.

الملاحظ من خلال الجدول أن غياب الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية يحمل بعدين البعد الأول متعلق بالجامعة من حيث طبيعة البحوث المدروسة وفعاليتها التطبيقية، وضعف بحوث التطوير، أما البعد الثاني فيعود للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وغياب طلبها على البحث العلمي.

جدول رقم (05): يوضح مدى توفير المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية لبيئة مشجعة للبحث

البدائل	التكرار	النسبة
نعم	11	13.41
لا	37	45.12
نسبيا ليس دائما	12	14.63
وجود المخابر بتجهيزاتها المتطورة يغني عن الاستعانة بالمؤسسات	21	25.61
المجموع	82	100

المصدر :إعداد الباحثة في ضوء نتائج المقابلة.

أكد 45.12 % من الأساتذة أن المؤسسات لا تقدم بيئة مشجعة للبحث، والذي يعد ضرورة للبحوث الميدانية خاصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، كما اعتبر الباحثون بالمخابر العلمية أن تجهيزات المخابر البحثية بالجامعة تغنيهم عن الحاجة للتطبيق في المصانع خاصة مع التجهيزات الحديثة والمتطورة التي تملكها المخابر البحثية، كما أن طبيعة الأبحاث المنجزة على مستوى المخابر هي أحدث وأرقى من تلك التي تسيير بها المؤسسات الاقتصادية، وأما عن تطبيق نتائج هذه الأبحاث الميدانية في المؤسسات فقد كانت إجابات الأساتذة وفق الآتي:

شكل رقم (02): يوضح مدى تطبيق نتائج الدراسات والبحوث الجامعية الميدانية على المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.

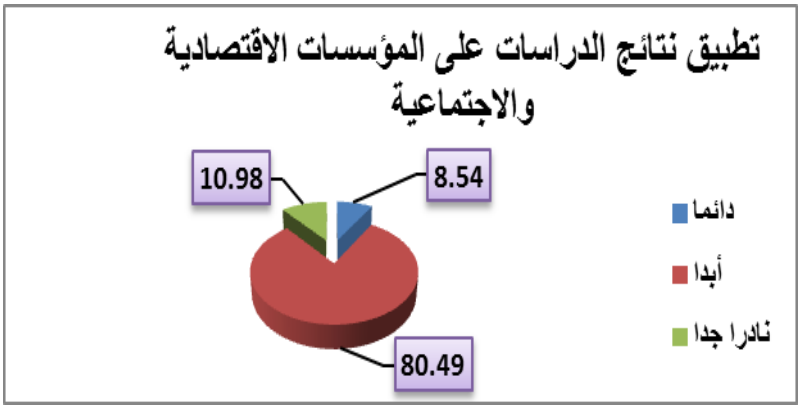

المصدر :إعداد الباحثة في ضوء نتائج المقابلة.

جدول رقم(06): أسباب عدم تطبيق نتائج الدراسات والبحوث الجامعية الميدانية على المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.

البدائل	التكرار	النسبة
غياب فلسفة الشراكة والبحث لدى المؤسسات	36	31.03
غياب النصوص الملزمة للقطاع الاقتصادي والاجتماعي بتطبيق نتائج البحوث	23	19.83
غياب التحفيز للمؤسسات لاعتماد نتائج الأبحاث والدراسات الجامعية مع وجود هوة كبيرة بين الجامعة وقطاعات المجتمع	21	18.10
مشاريع ودراسات مخبرية بعيدة المدى ومتطورة مقارنة مع الصناعة	19	16.38
بحوث مرتبطة بالنظريات والدراسات الدولية	17	14.66
المجموع	116	100

المصدر :إعداد الباحثة في ضوء نتائج المقابلة.

الملاحظ من خلال الجدول أن غياب التطبيق الميداني للبحوث يرجع لثلاث أسباب أساسية الأول يتعلق بطبيعة الأبحاث والدراسة المنجزة على مستوى الجامعة والثاني يرتبط بالقطاع الاقتصادي و الاجتماعي، وغياب فلسفة الشراكة والبحث لديه، ويعود السبب الثالث لغياب التشريعات الملزمة للقطاع الاقتصادي والاجتماعي بتطبيق نتائج الأبحاث والدراسات المنجزة والذي أكده 19.83% من الأساتذة.

وهي النتيجة التي يمكن أن تلخص لنا مدى مساهمة البحث العلمي الجامعي في تحقيق متطلبات التنمية وفق جدول التالي:

جدول رقم (07): مدى مساهمة البحث العلمي الجامعي في تحقيق متطلبات التنمية

البدائل	التكرار	النسبة
دائمـا	10	12.20
أحيانا	11	13.41
أبـــدا	61	74.39
المجمـوع	82	100

المصدر :إعداد الباحثة في ضوء نتائج المقابلة.

يوضح الجدول ضعف مساهمة البحث العلمي الجامعي في تحقيق متطلبات التنمية ويرجع ذلك للأسباب التالية:

جدول رقم(08): أسباب عدم مساهمة البحث العلمي الجامعي في تحقيق متطلبات التنمية

البدائل	التكرار	النسبة
مواضيع البحوث ذات بعد دولي	39	16.67
ضعف الاقتصاد والتصنيع، وغياب المنافسة	38	16.24
بعد الشريك الاقتصادي ومسؤولي القطاع الصناعي عن الجامعة والبحث	35	14.96
إشكاليات البحث بعيدة عن واقع المؤسسة والمجتمع	32	13.68
غياب المخابر على مستوى المؤسسة الاقتصادي لربط البحوث بالإشكاليات المحلية	29	12.39
أغلب الصناعات هي صناعات تركيبية وليست قاعدية أساسية تعتمد بشكل كبير على الاستيراد وليس التجديد(ضعف الصناعة)	25	10.68
غياب سياسة طويلة المدى لتطوير البحث المرتبط بالتنمية	19	8.12
ضعف مخرجات البحث	17	7.26
المجموع	234	100

المصدر :إعداد الباحثة في ضوء نتائج المقابلة.

بينت نتائج الدراسة أن عدم مساهمة البحث العلمي في تحقيق التنمية يرجع لعوامل عدة يمكن حصرها في:

- البحث العلمي: طبيعة الأبحاث المدروسة بعيدة عن واقع المؤسسات والمجتمع.
- الشريك الاقتصادي: غياب اهتمامه بالبحث وبعده عن البحث والتجديد.
- غياب سياسة طويلة المدى لتطوير البحث المرتبط بالتنمية.

أما بخصوص الإجابة بنعم فقد كانت العمل على تطوير مركبات صديقة للبيئة، وإعداد مشاريع خاصة بالتنمية المستدامة وهي قيد الانجاز والدراسة في سعي لربط البحوث بمتطلبات التنمية، وهو التوجه الذي تسعى الجامعة لتحقيقه.

وقد قدم الأساتذة جملة من الاقتراحات لتفعيل الشراكة بين الجامعة والقطاع الاجتماعي والاقتصادي وفق ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (09):اقتراحات الأساتذة لتفعيل الشراكة بين الجامعة والقطاع الاجتماعي والاقتصادي

الاقتراحات	التكرار	النسبة
تقديم تحفيزات مادية وتشجيع ضريبي للمؤسسات التي تستثمر في البحث العلمي	32	10.77
وضع استراتيجية واضحة الأهداف للبحث العلمي وإعداد خطط وبرامج البحث والمحاور الكبرى للبحث بما يتماشى وحاجات التنمية الوطنية	29	9.76
توجيه البحث في المشكلات التي تخدم القطاع الاقتصادي	29	9.76
تثمين جهود البحث للأساتذة من خلال التحفيز المادي للباحثين وخاصة المبتكرين	27	9.09
الاطلاع على الجديد في مجال البحث الدولي والعمل لتطوير العلوم القائمة	25	8.42
تطوير الصناعات المحلية في ظل المنافسة والجودة بما يحفز المؤسسات على التجديد والابتكار والاستثمار في البحث	24	8.08
استحداث هيئات للتنسيق بين البحث والقطاع الاقتصادي والاجتماعي وتفعيل دورها ميدانيا بهدف التسويق للبحث العلمي وتطبيقه ميدانيا	21	7.07
الاهتمام ببحوث التطوير التي تستفيد منها المؤسسات الصناعية مباشرة	19	6.40
إشراك جميع الفاعلين في وضع المحاور الكبرى للبحث: الباحثين(الجامعة)، الشريك الاق والاجتماعي والوصاية و استشارة الكفاءات الوطنية في الخارج	18	6.06
توظيف نتائج البحوث والدراسات من خلال الشراكة الدولية	18	6.06
تنصيب مخابر بحث على مستوى المؤسسات الصناعية وتفعيل دورها لتحديد المشكلات البحثية التي تقترح على الجامعة وسعيا للتقريب بين الباحث الجامعي والصناعي	16	5.39
استيراد التكنولوجيا والعمل على تطويرها	15	5.05

إدماج طلبة الدكتوراه في القطاع الاقتصادي لضمان تكوينهم بما يتماشى والاحتياجات التنموية	13	4.38
تفعيل اتفاقيات الشراكة المبرمة من خلال هيئات متابعة من طرف الوصاية	11	3.70
المجموع	297	100.00

المصدر :إعداد الباحثة في ضوء نتائج المقابلة

مناقشة النتائج:

بينت نتائج المقابلات مع الأساتذة أن الإنتاج العلمي للجامعة لا يتماشى مع متطلبات المجتمع مع ضعف الشراكة مع القطاع الاقتصادي والاجتماعي، حيث لا توفر هذه المؤسسات بيئة داعمة ومشجعة للبحث حسب ما أكده (45.12%) من الأساتذة، ما يعني عدم تحقق الفرضية الأولى وعدم مساهمة البحث العلمي الجامعي في إنتاج المعارف الجديدة بما يتماشى وحاجات المجتمع.

أما بخصوص الفرضية الثانية المعلقة بتطبيق نتائج هذه الأبحاث، فقد أكد جل الأساتذة أنها لا تطبق ميدانيا ويرجع السبب لاجتماع ثلاث عوامل أساسية:

- ✓ الأول: يتعلق بالمؤسسات وبعدها عن البحث العلمي
- ✓ الثاني يتعلق بطبيعة الأبحاث
- ✓ والثالث تشريعي ويتعلق بغياب النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحفز الشريك الاقتصادي والاجتماعي لتبني وتطبيق نتائج الأبحاث.

وهو ما يتفق مع دراسة علي عبده محمد الدوش التي أظهرت أن غياب الأنظمة والقوانين الملزمة للمؤسسات بالاستفادة من البحث العلمي في الجامعة ونتائجها كان من العقبات التي تعيق تنظيم علاقة إيجابية بين الجامعة والمؤسسات التنموية، ما جعل هذه الأبحاث لا تساهم في تحقيق التنمية حسب ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (03): مدى مساهمة البحث العلمي الجامعي في تحقيق متطلبات التنمية

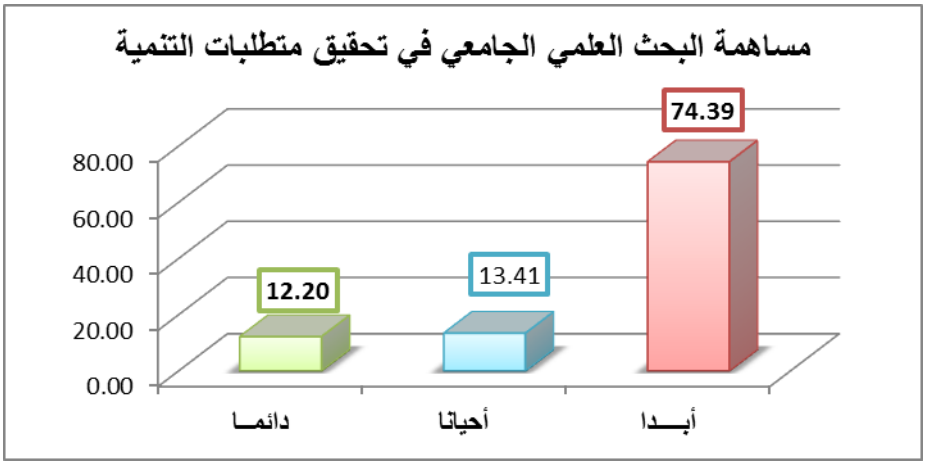

المصدر: إعداد الباحثة في ضوء نتائج المقابلة.

ويعود ذلك لأسباب عدة يمكن حصرها في ثلاث عوامل أساسية تم تلخيصها في المخطط التالي:

المصدر: إعداد الباحثة في ضوء نتائج المقابلة

أما في مجال العلوم و التكنولوجيا فقد تم التوصل إلى أن معظم البحوث المنجزة هي ذات بعد دولي ومرتبطة بالنظريات الغربية، ونظرا لضعف الصناعات المحلية واعتمادها على التقليد فإن مواضيع البحوث متطورة مقارنة مع القطاع الاقتصادي، ومن جهة أخرى فإن حداثة المؤسسات الصناعية وبحثها عن تسويق منتجاتها و تحقيق الأرباح في ظل ضعف المنافسة جعلها لا تهتم بالبحث والابتكار، حيث أن التطور الاقتصادي يؤثر بشكل مباشر عل النشاط الابتكاري والبحث العلمي فقد أثبتت التجارب الدولية في هذا المجال مدى عمق العلاقة بين التنمية والتطوير الاقتصادي والاهتمام بالبحث والتجديد والابتكار وتطويرهما، حيث خلص تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة أن العلم والتكنولوجيا يتطور بصورة مستمرة، بفضل التحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي والعولمة المنتظمة للنشاط الابتكاري (الأمم المتحدة،2013)، كما أن ضعف الاقتصاد والتصنيع من شأنه أن يوثر سلبا على البحث العلمي.

ويعد تطوير الصناعات في ظل المنافسة والجودة دافعا للمؤسسات للبحث عن التجديد والابتكار بما يخدم متطلبات التنمية، كما أن اكتساب الخبرة من طرف الشريك الاقتصادي هو الذي سيؤهل المؤسسات للبحث والتطوير والتجديد.

كما قدم الأساتذة جملة من الاقتراحات لتفعيل الشراكة بين الجامعة والقطاع الاجتماعي والاقتصادي من خلال وضع استراتيجيات واضحة للبحث بما يخدم متطلبات التنمية و إشراك جميع الفاعلين في وضع المحاور الكبرى للبحث بالتنسيق مع باحثين والشريك الاقتصادي والاجتماعي والوصاية، وهو ما يتفق مع التجارب الدولية حيث أكد مدير المعاهد الوطنية للصحة الأمريكية " أن نجاح البحث العلمي الأمريكي راجع للشراكة البناءة بين مؤسسات البحوث الأكاديمية والحكومة ومؤسسات الصناعية، بحيث تتحمل المؤسسات البحثية مسؤولية تطوير الرأس مال المعرفي، وتوكل للحكومة ضمان تمويل أحسن الفرق البحثية من خلال نظام شفاف، أما الصناعة فدورها حاسم في اختيار وتوظيف النتائج المهمة التي تحول لابتكارات ومنتجات توجهه وتسوق للجمهور، هذه الاستراتيجية هي مفتاح النجاح للقدرة التنافسية في الولايات المتحدة (Henri Dou1 Mohellebi Dalila ,2011 ,09)، كما بين مايكل بورتر (Porter.M ,1990) أن التطوير والابتكار يتطلب إقامة شراكات فعالة، وأنه يتطور بشكل أفضل عندما يعمل مختلف الشركاء بالتنسيق(Henri Dou1 — Mohellebi Dalila ,2011 ,09) ، كما طورت المدرسة الهولندية المفهوم الحلزوني ثلاثي الأبعاد partenariat public-privé (PPP) للشراكات بين القطاعين العام والخاص، حيث تبين أنه عند اقامة الشراكة بين القطاع العام والخاص مع البحث والقطاع الصناعي، تجتمع أفضل الشروط للتطوير والابتكار، ويؤكد هذا النموذج ضرورة أن تعمل مؤسسات البحث بالشراكة مع المؤسسات الصناعية بهدف الوصول الى التطوير والابتكار، و لضمان جمع مختلف الشركاء حول موضوع مشترك لا بد من توفر الأرضية المواتية ووجود هدف محدد مع وجود المحفز الذي يجمع مختلف الشركاء، من خلال تسليط الضوء على كل الأبحاث المنجزة والتطورات التكنولوجية وفعاليتها الاقتصادية (Henri Dou1 Mohellebi Dalila ,2011 ,10)

كما قدم بعض الأساتذة مقترحات للاستفادة من تجارب الدول التي طورت منظومتها البحثية والبحث في عوامل القوة لديها وهي:

كوريا الجنوبية: من خلال توافر قدر عال من الديمقراطية وحرية التعبير.

النموذج الصيني:

1- بعث الكفاءات الموجودة في الخارج من خلال:

- ✓ الإشراف على الطلبة المبتعثين.
- ✓ استثمار خبراتهم في تسيير مراكز البحث، حيث تمكنت الجامعات من اجتذاب نخبة من الباحثين والأكاديميين من الخارج، وخاصة من الجاليات الصينية في العالم، للعمل في الصين.

2- إدراك قادة الصين أن البحث العلمي والتعليم العالي عاملان أساسيان لتحقيق الريادة العالمية.

فقد صارت الصين أيضا قوة عالمية في مجال البحث العلمي بشكل لافت للنظر في وقت قصير جدا، وأخذت تطلق تقييما داخليا أكثر صرامة للجامعات لزيادة كفاءتها البحثية ورفع المنافسة(Philip G. Altbach ; Qi Wang ; مايو - يونيه2013) ، كما أن العديد من الجامعات الرائدة أخذت تركز على طرائق التدريس التي تشجع الطلبة على أن يكونوا أكثر تفاعلا، وتقوم أيضا بالإكثار من توظيف أكاديميين شباب من الحاصلين على الدكتوراه من جامعات في الخارج للاستفادة مما اكتسبوه من علوم متطورة، و هذا النموذج يشبه الى حد كبير ما تعارفنا عليه تاريخيا في تطور العلوم بين مختلف الحضارات والأمم، فالنهضة العلمية لا بد أن تقوم على سابقاتها وما وصلت إليه من تطوير للتمكن من تحصيل علوم أكثر تجديدا وتطورا، سعيا لتحقيق التنمية الاجتماعية في مختلف المجالات.

كما وقفنا من خلال الدراسة الميدانية على عدة مبادرات رائدة لجامعة سطيف في مجال تطوير البحث وربط مخرجاته بالتنمية و تعويد الشباب على الابتكار وتحويل إنتاجهم العلمي إلى ابتكارات ذات قيمة اقتصادية، وهي مبادرات قيد الانجاز والمتابعة.

الخاتمة

إن التحول الذي عرفته المجتمعات اليوم وبروز مجتمع المعرفة الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة عبر التعليم و وسائل الاتصال وانتاجها عبر المؤسسات البحثية وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي بهدف تحقيق التنمية، جعل من المعرفة والبحث العلمي ركيزة أساسية لبنائه، كما أكدت الأدوار الحديثة للجامعة في ظل مجتمع المعرفة أن تضمن الجامعة وظيفة البحث والإبداع العلمي وتثمين نتائج البحوث من خلال الانفتاح على المجتمع وقطاعاته الاقتصادية والاجتماعية سعيا لتطويره وحل مشكلاته.

وقد هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور البحث العلمي الجامعي في تحقيق متطلبات الولوج إلى مجتمع المعرفة من خلال استطلاع آراء أساتذة التعليم العالي

بجامعة سطيف، حيث تم التوصل إلى أن مواضيع البحث العلمي الجامعي لا تتماشى مع متطلبات المجتمع، مع فتور العلاقة بين الجامعة والقطاع الاقتصادي الاجتماعي، حيث لا يوجد امتداد لنتائج الأبحاث الجامعية على القطاعين الاقتصادي والاجتماعي والذي أرجعه الأساتذة لتفاعل ثلاث عوامل أساسية:

- بعد مخرجات البحث عن متطلبات القطاع الاقتصادي والاجتماعي.
- ضعف الاقتصاد وغياب الاهتمام من طرف الشريك الاقتصادي والاجتماعي بالبحث العلمي
- غياب النصوص التشريعية التي تضمن وتنظم العلاقة بين الجامعة والقطاع الاقتصادي والاجتماعي بصفة دائمة

وعلى الرغم من وجود بعض المبادرات إلا أن هذه المبادرات الفتية لم ترق بعد لتحقيق شروط ومتطلبات الولوج إلى مجتمع المعرفة الذى تشكل فيه المعرفة المبدأ الناظم للحياة.

المراجـــع

- أحمد علي الحاج محمد، اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره، 2014، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن.
- اليونسكو، من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة، 2005.
- السيد يسن، 2008، الخريطة المعرفية للمجتمع العالمي، من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعرفة، نهضة مصر للطباعة، ط1، القاهرة، مصر، 2008.
- ربحي مصطفى عليان، مجتمع المعرفة، المؤتمرال23 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، الدوحة، قطر18-20 نوفمبر2012.
- ربحي مصطفى عليان، اقتصاد المعرفة، ط2، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- عامر قنديلجي،البحث العلمي الكمي والنوعي، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن،2009.
- مي العبد الله، مستلزمات البيئة الاجتماعية والاقتصادية للإقامة مجتمع المعرفة في الوطن العربي، كتابات معاصرة، العدد65-آب-أيلول2007، الجامعة اللبنانية.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1998، العدد 62، قانون رقم (11-98)، المطبعة الرسمية، الجزائر

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2015، العدد 71، قانون رقم (15-21)، المطبعة الرسمية، الجزائر
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ،المكتب الإقليمي للدول العربية، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن، 2003.
-عبد الوهاب جودة عبد الوهاب،سياق الإبداع العلمي وفرص الإسهام في بناء مجتمع المعرفة، -دراسة ميدانية لتصورات الأكاديميين العرب في: المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية، ديسمبر 2007، مجتمع المعرفة: التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي حاضرا ومستقبلا-المجلد الثاني-،منشورات جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عمان.
-الأمم المتحدة،2013، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، الاطلاع 017/05/07 21:30 http://www.un.org/ecosoc
https://www.un.org/ecosoc/ar/content/science-technology-and-innovation-sti-and-culture-sustainable-development-and-mdgs
-Bouzid Nabil , 2004, "La problématique de la formation et de l'enseignement en Afrique et dans le monde Arabe "série d'émissions du développement des ressources humaines , n1 , Université FERHAT Abbas, Sétif.
-Henri Dou1 — Mohellebi Dalila , Développement industriel Innovation et pre-clustérisation à partir de l'analyse automatique des brevet , 2011 , Revue RIST , vol. 19, n° 1 http://www.webreview.dz/IMG/pdf/
Henri Raymond ; Revue française de sociologie ; Année 1968 ;Volume 9 Numéro 2
http://www.persee.fr/doc/rfsoc_0035-2969_1968_num_9_2_1378
Philip G. Altbach ; Qi Wang ، مجلة العلوم، المجلد 29، مايو - يونيه2013، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت. الاطلاع: 20 /04/ 2017
http://www.oloommagazine.com/Articles